الأنباء
الخميس 6 سبتمبر 2012

استمعت لمرافعة الفريق الحكومي

«الدستورية» تحجز طعن الحكومة في قانون الانتخاب للحكم في جلسة 25 الجاري

قصر العدل أمس (متين غوزال)

حجزت المحكمة الدستورية قضية الطعن الحكومي في قانون الانتخابات للحكم في جلسة 25 الجاري، وحضر كل من المحامي ناصر الهيفي وكيلا عن المرشح د.عبدالرحمن البصمان في انتخابات 2009 و2012 والمحامي الحميدي السبيعي ورئيس جمعية المحامين المحامي خالد الكندري.

وبعد انتهاء الفريق الحكومة من المرافعة ممثلا بالمحامي جمال الجلاوي، قال المحامي ناصر الهيفي: انه وكيلا لدكتور عبدالرحمن البصمان، مقدما طعنا بقانون الدوائر لأنه غير دستوري مطالب بحل مجلس 2009.

اما المحامي الحميدي السبيعي والمحامي خالد الكندري ترافعا بصفتهما ناخبين مسجلين بالكشوف الانتخابية، مبررين ذلك انه لا يوجد ما يمنع في قانون المحكمة الدستورية من التدخل الهجومي، لأن الاصل في القوانين هي الاباحة وليس المنع.

وعقب انتهاء الجلسة، قال المحامي الحميدي السبيعي في تصريح صحافي: «تدخلنا هجوميا انا وزميلي رئيس جمعية المحامين خالد الكندري بصفتنا ناخبين مقيدين بكشوف الناخبين وقدمنا دفاعنا على اساس انه لا يوجد هناك نص في قانون انشاء المحكمة الدستورية يمنعنا من التدخل الهجومي، وهي ان كانت محكمة خاصة الا انها محكمة موضوع في نهاية الامر والاصل في القوانين هو الاباحة وليس المنع، ومادام لم يكن هناك نص يمنعنا من التدخل فبالتالي تدخلنا صحيح».

ولفت السبيعي «ان الحكومة اعترضت على تدخلنا في هذا الامر والمحكمة اجلت او حجزت الدعوى للحكم لجلسة 25 الجاري، والآن بعد الجلسة اليوم وتبين لنا عدم حضور محامي مجلس الامة، هذا يدل على امرين، الاول: هو انه لا يوجد هناك منازعة، وبالتالي لا يوجد هناك اختصاص للمحكمة الدستورية للنظر بهذا النزاع لأن اساس الطرف الثاني غير ممثل في صحيفة الطعن، وايضا غير متواجد في المحكمة الدستورية، وعدم حضورهم يثير الاستغراب وكأن هناك تنسيقا مابين الحكومة وامانة مكتب مجلس الامة لصدور حكم لصالحهم بمعنى اضعاف الحجة القانونية».

من جانبه، قال المحامي ناصر الهيفي الذي قدم طعنا عن احد المرشحين في انتخابات 2009 و2012 وهو د.عبدالرحمن البصمان: «نحن قدمنا الطعن لاكثر من سبب احدها: عدم عدالة الدوائر في انتخابات 2009 وطلبنا ضم هذا الطلب لطلب الحكومة، واعتقد انه كان يجب على الحكومة ان تستجيب لأنه السبب نفسه».

وبين الهيفي «ان الملفت صحيفة الحكومة تحتوي على بطلان لعدم وجود خصوم لهذه الصحيفة، حيث ان هناك سببين في رفع الدعوى الدستورية، اما ان يكون تفسير نص وهو الطلب الذي لا يفترض فيه خصومة، واما عدم دستورية قانون فيجب ان يكون هناك خصوم مذكورون في الصحيفة، وعدم تضمن صحيفة الحكومة لخصوم اعتقد ان هذا يبطل لانه من بديهيات اي دعوى ان يكون هناك خصوم».

واوضح الهيفي «اذا كانت المحكمة حجزت الدعوى لنطق ولم تلتفت لطلباتنا نعتقد بنسبة 90٪ ببطلان صحيفة الدعوى او عدم قبول الدعوى لعدم وجود صحيفة صحيحة، وبالنسبة لطلبنا لحد الآن لم تحدد له جلسة ونحن مستمرون فيه».

وكان مجلس الوزراء قد ذكر في صحيفة الطعن ان أسبابه تنحصر في كون التوزيع المناطقي أخل بقيمة الصوت النسبية وفقدان مبدأ التوزيع المتقارب لاعداد الناخبين وأيضا اغفال الجداول الانتخابية لمناطق سكنية وبناء عليه يطلب مجلس الوزراء الحكم بعدم دستورية المادتين الاولى والثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 باعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة.

ووفقا لصحيفة الطعن برزت بعض السلبيات والمثالب المتعلقة بالعملية الانتخابية ما استوجب اعادة النظر فيها بطريقة فاحصة شاملة من جميع الجوانب والابعاد لمعالجة أوجه القصور والسلبيات التي تشوبها وذلك على أساس عملي وأن ارادة الامة ومصير أي انتخابات مقبلة صارت مخاطرة محققة ان تم الطعن بهذه الانتخابات بعد انتهائها.

وجاء في الصحيفة أيضا ان شبهات حامت حول دستورية المادتين الاولى والثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 المشار اليه ولما كان القضاء هو مرجعية الفصل في جميع الاختلافات القانونية والدستورية لذا كان لابد من الاحتكام له على نحو سليم وكامل والسير بهذا النهج فيه اعلاء واحترام للدستور وتدعيم لكيان دولة القانون والمؤسسات التي ينبغي ان تكون رائدنا جميعا.

واستند مجلس الوزراء في طلب الطعن الى الحق المقرر له (أي مجلس الوزراء) في رفع الطعن المباشر بعدم الدستورية أمام المحكمة الدستورية وبناء على قراره رقم 2012/892 المتخذ في اجتماعه أول من أمس وعملا بحكم المادة 173 من الدستور الكويتي وبحكم المادة الرابعة من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية التي جسدت النص الدستوري المذكور حينما منحت مجلس الوزراء مكنة الطعن بدستورية القوانين والمراسيم بقوانين واللوائح أمام المحكمة الدستورية بدعوى مباشرة.

وذكر مجلس الوزراء انه تقدم بالطعن وفقا للمادة الثالثة من مرسوم لائحة المحكمة الدستورية الصادر بتاريخ 6 مايو عام 1974 قاصدا الحكم بعدم دستورية المادتين الاولى والثانية من القانون رقم 42 لسنة 2006 بإعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الامة، ناشدا ارساء بنيان دولة القانون التي يستظل بظلالها أبناء الشعب جميعا دون تفرقة أو تمييز وبحقوق متكافئة متناظرة.

وبين الاعتبارات والاسباب التي جاء طعنه مبنيا عليها ومنها سعيه نحو مستقبل أفضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية وعلى المواطنين بمزيد من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم الحرص على صالح المجموع مع الحفاظ على وحدة الوطن واستقراره.

وقال مجلس الوزراء انه تقدم بهذا الطعن حماية للنظام الانتخابي وصونا لارادة الامة من التعريض بها في نزاعات قضائية غير مأمونة لعوارض دستورية معلومة أو خافية أو مستقبلية. وأشار الى أن الحكومة ما كانت لتحجم أو تتأخر أو تتباطأ في تقديم مثل هذا الطعن قبل اليوم لو توافرت لها الموجبات والمعطيات الحاضرة وفي مقدمتها فشل تحقيق الغايات التشريعية للقانون.

وفي هذا الشأن أكد وزير العدل والشؤون القانونية جمال الشهاب ان تقديم الحكومة للطعن في دستورية المادتين الاولى والثانية من قانون الانتخاب الحالي بني على ما يشوب هذا القانون من شبهات دستورية مضيفا ان المحكمة هي المكان الشرعي الذي يبت في القضايا المتنازع عليها بالقانون.

كما قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير العدل جمال الشهاب ان احالة القانون الى المحكمة الدستورية جاءت لتبيان الحقائق موضحا أن كل من يملك حسا قانونيا ودستوريا يعرف أن هذا القانون يخل ببعض المواد الدستورية. وذكر ان هذه الشبهات الدستورية انكشفت بعد ممارسة وتطبيق هذا القانون لذلك سبق الخبراء الدستوريون الحكومة في الاعتراض على هذا القانون بعد تأييدهم له عند اقراره بل حتى المحكمة الدستورية نفسها كانت في كثير من الاحكام تعطي اشارات بأن هذا القانون يكتنفه الخلل.

وبين الوزير الشهاب ان الحكومة تقدمت بطلب الطعن في دستورية الدوائر الانتخابية لانها تحمل مسؤولية حقيقية لا يمكنها ان تتخلى عنها ولأن اللجوء الى المحكمة الدستورية أصبح واجبا. وكشف أن وزارة الاعلام ستعد برنامجا تفصيليا في تلفزيون دولة الكويت يستهدف ابراز النقاط القانونية المثارة في قرار الطعن مشيرا الى أن المحكمة الدستورية سبق ان قررت باختصاصها في مثل هذه الطعون.

● مؤمن المصري ـ سلطان العبدان

مشادة كلامية

أثناء سير الجلسة حصلت مشادة كلامية بين المحامي الحميدي السبيعي ومحامي الحكومة حول حيثيات الدعوى ما استلزم هيئة المحكمة إلى الاستعانة برجال الأمن لإنهاء الموضوع.

الفيلي لـ«الأنباء»: غياب محامي مجلس الأمة أمر طبيعي

د.محمد الفيلي

تعليقا على قرار المحكمة الدستورية امس حول الطعن الحكومي قال الخبير الدستوري د.محمد الفيلي: نحن بصدد دعوى مباشرة والدعوى المباشرة تكون إما لمجلس الوزراء او مجلس الأمة، اما الدفع الفرعي فهو مقرر للأفراد بشرط ان يكون مقدم الدفع طرفا في الخصومة ولكن يلزم لهذه الفرضية ان نكون بصدد دعوى منظورة أمام القضاء ويتم ابداء الدفع أمام محكمة الموضوع، وهذه الفرضية غير متحققة بما يحصل اليوم (امس) في جلسة المحكمة الدستورية لأن شروط الدفع الفرعي غير متوافرة في هذه الحالة، وعليه لا نستطيع ان نقدم الدفع لهذه المحكمة. وتابع: واما بخصوص عدم حضور محامي مجلس الأمة فهذا أمر طبيعي لأن الدعوى المنظورة مباشرة وليست نزاع حقوق، وهذا الأمر تم في عام 1981 عندما ذهب مجلس الأمة للمحكمة الدستورية دون نزاع، وعندما قالت الحكومة انه لا يوجد هناك نزاع، ردت المحكمة الدستورية بأن هذه دعوى مباشرة لا تحتاج الى نزاع، ومع ذلك فإن المحكمة في السابقة المشار اليها وايضا في الدعوى المباشرة التي تقدمت بها الحكومة عام 2006 تقوم بإخطار من ترى اهمية مشاركته في الموضوع وهو المجلس او الحكومة كي يتقدم بإبداء ملاحظاته في موضوع الطعن كي تضمن اكتمال جوانب الصورة أمامها.

● سلطان العبدان

طالبه بموقف ضد الدول الداعمة للنظام

السعدون للإبراهيمي: أنت شريك الأسد إذا عجزت عن نصرة الشعب السوري.. وعليك أن ترحل

وجه رئيس مجلس 2012 المبطل النائب أحمد السعدون عبر حسابه الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) رسالة الى المبعوث الاممي والعربي الى سورية الأخضر الإبراهيمي، وجاء نص رسالة السعدون كالتالي: السيد الأخضر الإبراهيمي.. لا يكفي أن تبلغ العالم في شأن مهمتك كمبعوث عربي وأممي إلى سورية من بين كثير مما نسب إليك قولك: أشعر بالذعر من ثقل مسؤوليتي.. الناس تقول الناس تموت وانت ماذا ستفعل؟ ونحن لا نفعل الكثير وهذا في حد ذاته ثقل مرعبا».

ولكن عليك بعد أن تطلع على إحصائية بعدد الذين استشهدوا أو أصيبوا أو تشردوا أو هاجروا أو أصبحوا لاجئين أو فقدوا بسبب جهادهم في محاربة نظام الطاغية الاسد وعائلته واقربائه وأجنحة حكمه المستغلة المستبدة الفاسدة وحلفائه من رموز الفساد والإفساد هذا النظام المجرم الذي واجه الشعب الاعزل بكل انواع الأسلحة بما في ذلك الأسلحة المحرمة دوليا، إذا ما أردت أن تحقق النجاح لمهمتك وأن تتخلص من هذا الثقل المرعب ـ حسب وصفك ـ أن تطلب أولا من جميع الدول وخاصة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن التي تقدم الدعم والتأييد لهذا النظام الأسدي المجرم وتناصره في جميع الميادين أن توقف كل ذلك فورا، وأن تطلب من هذا النظام أن يرحل إلى جهنم وبئس المصير فإن عجزت عن تحقيق ذلك فعليك انت أن ترحل ولا تستمر في هذه المهمة فتكون بذلك شريكا لهذا الطاغية ولكل من يدعمه ويؤيده ويناصره في إبادة الشعب السوري العظيم، وذلك بتخليك عن هذه المهمة بعد أن يتبين لك أن هذا الطاغية مثله مثل كل الطغاة وخاصة الطغاة في عالمنا العربي والإسلامي الذين لا يختلف لسان حالهم عن شعوبهم عن لسان حال فرعون عن موسى عليه الصلاة والسلام كما يبلغنا المولى جل جلاله في محكم تنزيله في سورة غافر: (وقال فرعون ذروني أقتل موسى وليدع ربه إني أخاف أن يبدل دينكم أو أن يظهر في الأرض الفساد). آية (26)، النصر المؤزر المبين بإذن الله للشعب السوري.

أحمد السعدون

ينظرها في أكتوبر المقبل

الدقباسي: البرلمان الدولي يوافق على بحث تعليق عضوية مجلس الشعب السوري

وجه علي سالم الدقباسي رئيس البرلمان العربي الشكر الى اللجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الدولي على تأكيدها بحث ايقاف عضوية ما يسمى بمجلس الشعب السوري في الاتحاد خلال اجتماع الجمعية العمومية للبرلمان الدولي المقررة في اكتوبر المقبل بإقليم كيبك الكندي.

وأشاد الدقباسي في تصريح صحافي بدعوة اللجنة التنفيذية للبرلمان الدولي، في ختام اجتماعها في جنيف أول من امس لمجلس الشعب السوري للقيام بمسؤوليته الشرعية لحماية الشعب السوري بغض النظر عن التوجهات السياسية والقيام بالدور المفترض منه لإنهاء الصراع في البلاد.

وقال الدقباسي انه يتمنى ان تكون هذه الصرخة من الاتحاد البرلماني الدولي الذي يضم كل برلمانات العالم، كافية لإثبات حجم الأكاذيب والاراجيف التي نطق بها المدعو جهاد اللحام رئيس مجلس الشعب السوري المزعوم، الذي يبدو اقرب الى قائد سيمفونية الدماء المراقة في انحاء الشام.

وأضاف رئيس البرلمان العربي انه يأمل كذلك في ان يكون بيان البرلمان الدولي كافيا لإيقاظ النيام فيما يسمى بالبرلمان السوري من غيبوبتهم وإخراجهم من حالة الصمت المطبق غير المقبول على حد وصف بيان اللجنة التنفيذية تجاه ما يجري من مذابح ومجازر دموية في هذه الدولة العربية المنكوبة بنظام استمرأ القتل.

وأكد الدقباسي انه لن يتوقف مطلقا عن الدعوة لإنقاذ الشعب السوري الذي لا تتوقف آلة الحرب الحاكمة عن استخدامها في الترويع والقتل والتدمير بحثا فقط عن البقاء في السلطة فوق جثث شعب يطلب حريته في العيش في امن وسلام.

علي الدقباسي

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

آل جمال الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

الحاجة/ سارة كرم حيدر

أرملة الحاج/ غلوم محمد حسن جمال

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

المسلم: استمرار انفراد السلطة بالإدارة يعني غياب التنمية

قال النائب د.فيصل المسلم انه في ظل حسرة اهل الكويت على تنمية بلدهم، قدمت الحكومة خلال ايام منحا مليارية لتمويل مشاريع تنموية في دولة عربية دون موافقة الشعب او تحت رقابته.

واضاف المسلم انه سيكون اهدار الاموال واستمرار غياب التنمية الحقيقية عناوين كويت المرحلة المقبلة اذا انفردت السلطة بادارة البلد وتم تغييب دولة المؤسسات.

الزلزلة للمنادين بربيع عربي: الكويت بلد الخير والنعم والحريات.. فلا تكفروا بنعم الله

تعليقا على التصريحات التي اطلقت متوعدة بربيع عربي. قال النائب د.يوسف الزلزلة: نتحسر ونحن نرى تصريحات البعض تنادي بربيع عربي للكويت أو تهدد بأن الربيع العربي الذي دمر بعض الدول سيمر على الكويت ويهدد البعض بذلك ويستبشر آخرون، فلهم نقول: الكويت بلد الخير والنعم والحريات فلا تكفروا بنعم الله وتكونوا سببا لينطبق عليها قوله تعالى (وضرب الله مثلا قرية كانت آمنة مطمئنة يأتيها رزقها رغدا من كل مكان فكفرت بأنعم الله فأذاقها الله لباس الجوع والخوف بما كانوا يصنعون).

وأضاف د.الزلزلة: احمدوا الله على ما أنتم فيه من نعم واشكروه انكم في بلدة طيبة ورب غفور وانظروا حولكم لتعرفوا ان الآخرين ليس لديهم معشار عشر ما أنتم فيه من نعمة فكفى كفرا بها.

هايف: النظام السوري يحضّر للهرب

قال النائب محمد هايف ان النظام الاجرامي في سورية بدأ يحضر للهرب منذ بدأ قصفه العشوائي الانتقامي من الشعب السوري الذي لم يترك مدينة ولا قرية حتى الاحياء داخل العاصمة.

واكد هايف انه لا يشك انه اعطى الضوء الاخضر لتدمير سورية عندما كانت الرسالة فقط «لن نسمح باستخدام السلاح الكيماوي! وهذا ما يريدونه لسورية الجديدة! التدمير».

الجسار: نواب الأزمات الأكثر استفادة من خير الدولة

ردا على تصريح النائب خالد السلطان، قالت النائبة د.سلوى الجسار ان الشعب ارتضى بحكم آل الصباح ونحن نعيش افضل حياة بنعمة وامن مقارنة بأي دولة في العالم، والفساد موجود في جميع دول العالم.

واضافت د.الجسار ان اكثر من استفاد من خير الدولة هم نواب الازمات، ومن اوقف التنمية في البلاد هم نواب الازمات، مطالبة بإبعادهم عن السياسة «وشوفوا حال البلد»، فالكويت ملت من التناحر والنجرة والتهديد والتكسبات السياسية مما اخر التنمية وزاد الفساد.

حجز قضية ضرب الوسمي للحكم في 26 الجاري

حجزت محكمة الاستئناف محاكمة ضباط وأفراد من القوات الخاصة بقضية الاعتداء على عضو مجلس 2012 المبطل د.عبيد الوسمي خلال أحداث ديوان النائب د.جمعان الحربش الى جلسة 26 سبتمبر الجاري للنطق بالحكم.

وخلال الجلسة التي حضرها الوسمي طلب صورة من الأوامر الخاصة بضرب المتواجدين خارج سور ديوان الحربش.

وقدمت هيئة الدفاع عن الوسمي صورا ونسخا من سي دي تبين ضرب الوسمي من قبل القوات الخاصة، والتي قال عنها المحامي الحميدي السبيعي بوقت سابق انها فقدت من ملف القضية.

وكانت دائرة الجنح المفوضة بالمحكمة الكلية أصدرت حكمها في وقت سابق ببراءة ضباط وبعض أفراد من القوات الخاصة من تهمة استعمال القسوة والاعتداء على الوسمي.